S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3234
10 June 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٧/٣٥

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد يانييز بارنويفو | (اسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد فورونتسوف |
| | باكستان | السيد ماركر |
| | البرازيل | السيد ساردنبرغ |
| | جيبوتي | السيد دوراني |
| | الرأس الأخضر | السيد جيسس |
| | الصين | السيد لي جاوشنغ |
| | فرنسا | السيد لدسوس |
| | فنزويلا | السيد أريا |
| | المغرب | السيد بن جلون تويمي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السير ديفيد هناي |
| | نيوزيلندا | السيد أوبراين |
| | هنغاريا | السيد إردوس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة البرايت |
| | اليابان | السيد هاتانو |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25798 التي تتضمن نص مشروع قرار تقدم به الاتحاد الروسي واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى تعديل فني يجرى على مشروع القرار، وهو كما يلي: تحذف كلمة "امكانية" من السطر الأول من الفقرة ١ من المنطوق.

أود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: الوثيقة S/25829، رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/25874، رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/25907، رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. إذا لم اسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار (S/25798) على التصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا، وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٨٣٨ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذناه للتو خطوة هامة من الخطوات الفورية التي تعتقد حكومتي وغيرها بضرورة اتخاذها دونما إبطاء. والخطوات الأخرى التي سبق أن اتخذنا إجراء بشأنها في المجلس هي إنشاء المحكمة للنظر في جرائم الحرب؛ والمناطق الآمنة؛ وردع الهجمات التي تشن ضد تلك المناطق. وهذه الخطوات لا تعد نهاية أو حلا في حد ذاتها، بل إنها لا تتجاوز كونها تدابير فورية نعتقد أن من الضروري اتخاذها في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يتعلق بإيجاد الحل، فنرى أن المفتاح مازال يكمن في عملية السلم وفي خطة السلم التي تحمل إسمي السيد فانس واللورد أوين، ونحن لا نرى أي بديل ناجع أو مقبول عن ذلك.

ويتسم هذا الإجراء بأهمية كبيرة لأن وضع مراقبين على الحدود، وخاصة على الحدود بين البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يمكن أن يؤدي الى فشل السياسات الحالية التي ينتهجها البوسنيون الصرب والى الحاجة الى إعادة النظر في رفض خطة فانس - أوين للسلم. إن القرار الذي اتخذته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قبل شهر والقاضي بتحديد مرور الإمدادات باستثناء إمدادات الإغاثة الإنسانية عبر تلك الحدود - أي الحدود بين البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - كان علامة سارة على أن إفلاس سياسة البوسنيين الصرب قد فُهم في بلغراد على الأقل.

إلا أن تدابير كهذه دون إشراف أو مراقبة لا تجعلنا نثق على الإطلاق. لذا، من الضروري، في رأي حكومتي، أن نختبر تلك السياسة بوضع مراقبين على تلك الحدود دونما تأخير. ومن مصلحة جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تعيد النظر في الآراء السلبية التي تعرب عنها فيما يتعلق بوزع المراقبين عندما يقدم تقرير الأمين العام الى المجلس. ونأمل أن تدرس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذلك بدقة في الفترة القصيرة الفاصلة بين الآن وأوان اتخاذ المجلس لقرار بشأن وزع هؤلاء المراقبين، وأن تدرك أن مصلحتها العليا تكمن في التعاون مع المجلس وليس في القيام بعمل آخر يدل على التحدي.

السيد لدسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ان القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا يأتي في الإطار الذي تم إرساؤه في برنامج العمل المشترك المعتمد في واشنطن في ٢٢ أيار/مايو.

ان الهدف من هذا القرار هو الإعراب عن نية المجلس، بالاستناد الى المقترحات التي سترد في التقرير المطلوب تقديمه من الأمين العام لهذا الغرض، باتخاذ قرار لوزع ما يلزم من مراقبين لرصد تنفيذ الجزاءات بشكل فعال في المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة، وبوجه خاص وعلى أساس الأولوية، على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك.

المسألة هي أن مراقبة تطبيق الحظر وفقا للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) على الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك سيحمل البوسنيين الصرب على وقف هجماتهم وإنهاء ممارسة "التطهير الإثني"، وفي نهاية المطاف على السير في الطريق المؤدي الى تسوية سلمية وفقا للعملية المشار اليها في خطة فانس - أوين.

وأود أن أذكّر، في هذا الصدد، بالتزام سلطات بلغراد بعد رفض الجانب الصربي في البوسنة في ٦ أيار/مايو بقبول خطة السلم.

لقد أعلن السيد ملوسفيتش في ذلك الحين قراره بفرض الجزاءات على الصرب في البوسنة عن طريق غلق الحدود بين صربيا والبوسنة والهرسك أمام مرور كل الإمدادات باستثناء الإمدادات الإنسانية، كما أعلن عن نيته بقبول وجود مراقبين على الجانب الصربي من الحدود لرصد تنفيذ ذلك القرار. وعلينا أن نختبره.

ان رد فعل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وبصفة خاصة صربيا على قرارنا سيكون هاما. فاذا قررت سلطات هذين البلدين رفض وزع المراقبين على حدودهما مع البوسنة والهرسك فستتضح الأمور، ويتعين على المجلس حينئذ أن يستخلص الاستنتاجات الضرورية.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوتت هنغاريا تأييدا لقرار مجلس الأمن ٨٣٨ (١٩٩٣) انطلاقا من اقتناعها بضرورة وقف التدخل الأجنبي بجميع أشكاله في جمهورية البوسنة والهرسك على الفور وضرورة احترام جيران ذلك البلد لسلامته الأقليمية. ومن الواضح أن التوصل الى التسوية والسلم الدائم غير ممكن في ظروف يستمر فيها هذا التدخل في البوسنة والهرسك.

إلا أنه من الواضح ايضا أن وقف هذا التدخل ليس كافيا لإعادة الظروف الطبيعية وأن تحقيق تسوية شاملة للصراع لن يتسنى إلا على أساس تصميم المجتمع الدولي الراسخ على العمل على جميع الأصعدة وعلى النحو الذي تقتضيه هذه الحالة المأساوية.

ويمكن لوزع المراقبين على الحدود البوسنية أن يسهم إسهاما هاما في تحقيق ذلك. وقد صوتنا تأييدا لهذا القرار انطلاقا أيضا من الاقتناع بأن تنفيذه سيكون جزءا من الجهود التي تبذل في إطار خطة السلم في جمهورية البوسنة والهرسك وسيساعد في تنفيذ خطة فانس - أوين.

إننا نعتبر هذا القرار في المقام الأول بيانا للنوايا يعرب بوضوح عن التزام المجلس بمواصلة العملية المعقدة الهادفة الى إعادة السلم والعدالة في البوسنة والهرسك على الرغم من الصعوبات ونكث الوعود والنقض المتكرر للالتزامات التي قطعت بالفعل. ويبدأ مجلس الأمن، على أساس القرار ٨٣٨ (١٩٩٣)، سلسلة من الإجراءات في عدة مراحل: فبيان النوايا هذا يجب أن يتبعه في أقرب وقت ممكن تقرير من الأمين العام عن كيفية وزع المراقبين، وسيتبع ذلك التقرير بدوره قرار من المجلس بشأن عملية الوزع نفسها.

وفي سياق هذه السلسلة من الإجراءات، هناك بعض المسائل المحددة والهامة للغاية التي يجب توضيحها فيما يتعلق بالولاية ووضع المراقبين وكذلك الجوانب الأخرى من أنشطة المراقبين. وفي هذا السياق ذاته، ستختبر مرة أخرى وحتما الارادة السياسية لهذه الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

إننا نعلق أهمية خاصة على حقيقة أن القرار المعتمد للتو يتسق تماما مع قرارات المجلس السابقة فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

وفيما يتعلق بالمراقبة الجوية على أراضي البوسنة والهرسك التي اقترحت في نظام حظر الطيران العسكري على ذلك البلد، فإننا نرحب بأي دعم قد تقدمه المعلومات التي جمعت حتى الآن ليس لمراقبة الحالة على نهر الدرينا فحسب بل أيضا لمراقبة الحالة في المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك، لأننا نعتقد أن قرار المجلس ٨٣٨ (١٩٩٣) يمثل سلسلة من الأنشطة التي تكمل إنشاء هذه المناطق الآمنة مؤخرا من جانب المجلس.

وفي هذا السياق، نأمل في المباراة بين أهمية مصداقية المجتمع الدولي من جهة، والإغراء بالرضوخ للأمر الواقع من جهة أخرى أن تكون الغلبة في النهاية للمصداقية، وأود أن أضيف أن في ذلك مصلحة لنا جميعا على الرغم من النكسات العديدة.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد خطا مجلس الأمن بالقرار الذي اعتمده قبل هنيهة الخطوة الثالثة صوب تنفيذ برنامج العمل المشترك. إن مجموعة أهدافنا الكاملة لا تزال كما هي: وقف أعمال القتل، منع الصراع من الانتشار، وتحقيق تسوية دائمة وعادلة. ونحن في سعينا إلى تحقيق هذه الأهداف إنما نمهد الطريق إلى تجديد الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع من خلال تسوية سياسية شاملة.

بعد أن رفض صرب البوسنة خطة فانس - أوين، أعلن الصربي القوي ملوسفيتش أن صربيا والجبل الأسود لن تقدم المعونة للبوسنيين الصرب في عنفهم ضد الحكومة البوسنية. وبينما تظل الشكوك تساورني، سنعرف قريبا ما إذا كان السيد ملوسفيتش جادا حول إنهاء المذابح في البوسنة أم أن تلك كانت محاولة مدروسة أخرى لذر الرماد في عيون العالم المتحضر.

إننا نتطلع إلى استلام تقرير الأمين العام. ولا بد من مواصلة الضغط على البوسنيين الصرب. إن غلق الحدود البوسنية مع صربيا والجبل الأسود سيمثل خطوة بناءة في ذلك الاتجاه.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يشعر الوفد الصيني بعميق القلق والحزن لأن الصراع في البوسنة والهرسك بقي بدون حسم لوقت طويل. إننا نعرب عن مواساتنا العميقة لشعب البوسنة والهرسك الذي يعيش حياة تعسة تجل عن الوصف ودخان الحرب يتطاير فوق رؤوسهم. ونرى أن هذه الماساة في هذا البلد الذي مزقته الحرب يجب ألا يسمح باستمرارها. ولئن كانت مسألة يوغوسلافيا السابقة، بما فيها الصراع في البوسنة والهرسك، مسألة معقدة وصعبة للغاية، ولئن كان حلها ليس سهلا بأي صورة، فإن المجتمع الدولي يجب، رغم الصعوبات والاحباطات، أن يواصل حثه الأطراف المعنية على المثابرة في جهودها للتوصل إلى حل ملائم دائم بالوسائل السلمية، عن طريق التشاور والتفاوض. والصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، دأبت على تأييد الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي لإنجاح التسوية السياسية للصراع في البوسنة والهرسك في إطار خطة السلام التي وضعها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ويحدونا الأمل أن تساعد التدابير المتوخاة في هذا القرار على تحقيق هذا الهدف. وهذا هو الأساس الذي استند إليه الوفد الصيني بتوصيته لصالح القرار المعتمد للتو.

وفي الوقت نفسه، يود الوفد الصيني أن ينوه بأن تصويته لصالح هذا القرار لا يعني أي تغيير في موقفنا بالنسبة إلى الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعرب وفد الاتحاد الروسي عن ارتياحه لاعتماد مجلس الأمن هذا القرار الذي يستهدف وزع مراقبين دوليين على حدود جمهورية البوسنة والهرسك. والمجلس بقيامه بذلك إنما يكون قد اتخذ خطوة ملموسة أخرى صوب تنفيذ برنامج العمل المشترك الذي اعتمده في واشنطن في ٢٢ ايار/مايو وزراء خارجية كل من اسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

إننا ندرك أن ذلك البرنامج يجب أن يعطي زخما لعملية التسوية في البوسنة والهرسك، ويؤدي إلى استقرار الحالة في الأماكن الحرجة من يوغوسلافيا السابقة. وهدف ذلك البرنامج هو التنفيذ المتواصل خطوة خطوة لخطة فانس - أوين للسلام.

إننا نتطلع إلى تلقي تقرير من الأمين العام، ويحدونا الأمل في أن يبدي الذين أعربوا عن مشاعر القلق استعدادهم للتعاون في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار وأن يشجعوا القيام بتحول حقيقي صوب التسوية السياسية للأزمة البوسنية. وإن لم يتحقق ذلك فإن الأطراف في برنامج واشنطن، كما يؤكد البرنامج نفسه، لم تقطع الطريق بأي صورة عن إمكانية اعتماد تدابير أخرى أشد لا يوجد بينها تدبير سبق أن أقر أو استثني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اسبانيا.

تعهدت اسبانيا يوم أول أمس في لكسمبرغ، مع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية، في اجتماع وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة، بتعزيز جهودها، في تعاون وثيق مع بقية المجتمع الدولي، لتحقيق سلم عادل ودائم في يوغوسلافيا السابقة. ونؤكد على أن خطة فانس - أوين تبقى المحور المركزي لاستراتيجيتنا من أجل إقرار السلم في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، نرى أنه يجدر بالمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الملائمة والضرورية بغية إنهاء الصراع في البوسنة والهرسك. ولهذا السبب شارك وفدي في تقديم القرار ٨٣٨ (١٩٩٣) وصوت لصالحه، وهو القرار الذي اعتمده المجلس للتو بالاجماع والذي يرمي إلى مراقبة حدود تلك الجمهورية.

إن رصد إحكام إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية البوسنة والهرسك تدبير آخر من التدابير المدرجة في برنامج العمل المشترك، الذي صدر في واشنطن في ٢٢ ايار/مايو. وهذه التدابير ترمي إلى وضع الأساس اللازم لتنفيذ خطة فانس - أوين.

إن الامتثال الصارم للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يشكل أداة أساسية لتحقيق هدفنا في إقرار السلم في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن وزع مراقبين دوليين على طول حدود تلك الجمهورية تدبير من شأنه أن ييسر الامتثال للجزاءات وأيضا للمساعدة على وقف إمدادات المواد العسكرية وغيرها من الإمدادات للوحدات شبه العسكرية التي تفرض لغة القوة والبغضاء على البوسنة والهرسك.

ورغم أننا ندرك تمام الإدراك الصعوبات التي قد يواجهها مثل هذا الوزع، فإننا لن نتخلى عن هدفنا؛ بل على نقيض ذلك، نحن عازمون على مواصلة التحرك قدما. ولكن قبل أن نتخذ قرارا حاسما نعتقد أن من المستصوب أن نحصل على تحليل لمختلف طرائق الوزع الممكنة. ولهذا فقد طلبنا من الأمين العام أن يقدم للمجلس تقريرا عن الموضوع في ابكر موعد ممكن.

وفي هذا السياق أود أن أذكر بأن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها قد عرضوا تزويد المجتمع الدولي بكتيبة مراقبين يمكن لهم، مع مراقبي الأمم المتحدة وما يمكن من الموظفين المختصين بالجمارك ومراقبة الحدود، أن يقوموا بعمليات المراقبة على نحو فعال، حيثما وزعوا، عملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المجلس.

وفي هذه الأثناء، يتعهد بلدي، متصرفا كأمة بذاتها أو كوسيط مع المنظمات الإقليمية التي يتمتع بعضويتها، بتزويد الأمين العام بأي معلومات ذات صلة بالموضوع قد تسهم في تحقيق هذا الهدف وتنهي هذا الصراع نهاية حتمية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

حيث لا يوجد متكلمون آخرون، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠